



<http://hdr.undp.org/2004/>

للاتصالات الإعلامية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نيويورك :

William Orme

هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦ (٢١٢) ١

محمول: ١٠٦٢-٦٠٧ (٩١٧) ١

william.orme@undp.org

Tyrgve Olfarnes

هاتف: ٦٦٠٦-٩٠٦ (٢١٢) ١

محمول: ٤٧٨-٨٠٤٢ (٩١٧) ١

trygve.olfarnes@undp.org

جنيف:

Laura Ngo-Fontaine

هاتف: ٩١٧ ٨٣ ١٦ (٤١ ٢٢)

محمول: ٥٧٠ ٤٤ ١٨ (٤١ ٧٩)

laura.ngo-fontaine@undp.org

Jean Fabre

هاتف: ٩١٧ ٨٣ ١٦ (٤١ ٢٢)

محمول: ٥٧٦ ٠٧ ٤٣ (٤١ ٧٩)

Jean.fabre@undp.org

باريس:

Abdouli Dieng

هاتف: ٤٥ ٦٨ ٤٩ ١٣ (٣٣ ١)

محمول: ٠٧ ٥٩ ٢٢ (٣٣ ٦)

abdoul.dieng@undp.org

بانكوك:

Cherie Hart

هاتف: ٢١٢٣-٢٨٨ (٦٦٢)

محمول: ٩١٨ ١٥٤٤ (٦٦١)

cherie.hart@undp.org

براتيسلافا:

Sandra Pralong

هاتف: ٤٢٨-٤٢٨ ٣٣٧ ٢ (٤٢١)

محمول: ٨٤٦-٩٠٨ ٧٢٩ (٤٢١)

sandra.pralong@undp.org

كوبنهاغن:

Ragnild Imerslund

هاتف: ٤٥ ٤٦ ٧١ ٥٠ (٤٥)

محمول: ٢٥ ٢٣ ٢٨ (٤٥)

ragnild.imerslund@undp.org

طوكيو:

Akiko Fujii

هاتف: ٤٧٥١-٥٤٧ ٣ (٨١)

محمول: ٣٥٤٩-٩٠ ٧٢٠٠ (٨١)

akiko.fujii@undp.org



برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

الحرية الثقافية جوهرية للتنمية البشرية، وفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤

بروكسيل، ١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٤ - ينبغي احتضان الحريات الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية ومن ضرورات تنمية المجتمعات المتزايدة التنوع في القرن الواحد والعشرين، كما يحاول تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ إثباته في تفحص ريادي لسياسات الهوية حول العالم.

أطلق التقرير، وعنوانه الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، خلال احتفالات عامة أجريت اليوم بمشاركة رئيس الوزراء البلجيكي غي فيرهورفستات ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارك مألوك براون. فبلجيكا، التي كافح سكانها الفلمنكيون والوالون طويلاً لصوغ تعاهد قوي فاعل، منوه بها في التقرير كأموثة تستخلص منها عبر قيمة للدول الأخرى ذات الثقافات المتعددة.

من خلال تحليل واسع المدى لقضايا الهوية في عشرات من الجماعات والأمم، يُمعن تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ النظرة في العديد من نهج السياسات المختلفة تجاه الأمم والجماعات المتعددة الثقافات: من التعليم الثنائي اللغة وخطط العمل الإيجابي إلى النظم الابتكارية لتمثيل التناسبي والفدرالية. ويرى المؤلفون أن لجميع الناس حق الحفاظ على هوياتهم العرقية واللغوية والدينية؛ كما يؤكدون على أن تبني سياسات تعترف بهذه الهويات وتحميها هو النهج الوحيد المستدام للتنمية في المجتمعات المتنوعة. ويقولون إن العولمة الاقتصادية لا يمكن أن تنجح، إلا إذا حظيت الحريات الثقافية أيضاً بالاحترام والحماية - مع وجوب العمل على معالجة ما يواجهه التنوع الثقافي من مقاومة مدفوعة الكارهة للأجانب، والتغلب عليها.

كتب مالوك براون في تصديره للتقرير "أن إمكان توصّل العالم إلى أهداف التنمية للألفية، واستئصال الفاقة في نهاية الأمر، يستوجب أولاً التصدي بنجاح للتحدي المتمثل في كيفية بناء مجتمعات اندماجية ومتنوعة ثقافياً."

أشرفت مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤلفة الرئيسية، سكيكو فوكودا - بار، على هذا التقرير؛ المستهلك بفصل تمهيدي، موجّه لجدول الأعمال، بقلم أمارتيا سن، الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد في العام ١٩٩٨ وأحد مبتكري تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كتب سن: "بدلاً من تمجيد التأييد الأعمى للتقاليد الموروثة، أو تحذير العالم من الحتمية المزعومة لتصادمات الحضارات، يتطلّب منظور التنمية البشرية توجّه الاهتمام إلى أهمية الحرية في المجالات الثقافية؛ وإلى سبل الدفاع عن الحريات الثقافية التي يمكن للناس التمتع بها، وتوسيع نطاقها."

يبرز التقرير أيضاً مساهمات خاصة، قدمها:

- رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق، نيلسون مانديلا، الذي يُذكرنا بأن الحملة

فضح التزييف في الخرافات عن التنوع

يتصدى التقرير للخرافات السائدة عن التنوع، والتنمية، والاستقرار السياسي:

الخرافة الأولى: تتنافس هويات الناس العرقية مع ولائهم للدولة. إذاً، هناك صفة مفاضة بين الاعتراف بالتنوع وتوحيد الدولة.

الحقيقة: ليست البلدان مضطربة للاختبار بين الوحدة القومية والتنوع الثقافي: إذ يستطيع الأفراد أن يمتلكوا، وهم يمتلكون بالفعل، هويات متعددة وتكاملية – العرق واللغة والدين والعنصر، فضلاً عن الجنسية. فالهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية، وليست هناك حاجة حتمية للاختبار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتباينات الثقافية.

الخرافة الثانية: المجموعات العرقية جنح إلى حوض نزاعات عنيفة في ما بينها. نتيجة تصادمات القيم: إذاً، هناك صفة مفاضة بين احترام التنوع والحفاظ على السلام.

الحقيقة: توحى الأدلة التجريبية بأن الاختلافات والتصادمات الثقافية حول القيم نادراً ما تكون السبب الجذري للنزاع العنيف.

الخرافة الثالثة: تقتضي الحرية الثقافية الدفاع عن كل الممارسات التقليدية: إذاً هناك صفة مفاضة بين الاعتراف بالتعددية الثقافية وبين التقدم في التنمية، والديموقراطية، وحقوق الإنسان

الحقيقة: تعني الحرية الثقافية توسيع الخيارات الفردية وليس حفظ القيم والأعراف بوصفها غاية في حد ذاتها. مع ولاء أعمى للتقاليد، فالثقافة ليست مجموعة مجمدة من القيم والأعراف، ولا يمكن أن تكون ذريعة لإنكار حقوق الإنسان والمساواة في الفرص – مثل الحقوق المتساوية للنساء في التعليم.

الخرافة الرابعة: البلدان المتنوعة عرقياً أقل قدرة على النمو: إذاً هناك صفة مفاضة بين التنوع والتنمية.

الحقيقة: ليس ثمة دليل على أن التنوع الثقافي يبطئ التنمية. فماليزيا، التي أصبحت عاشرة أسرع دول العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، هي مثال على بلد متنوع ثقافياً وناجح اقتصادياً؛ إذ يتكوّن شعبها من الملايوي ومجموعات أصلية أخرى بنسبة ٦٢٪، ودوي الأصل الصيني بنسبة ٣٠٪، والمتحدّرين من أصل هندي بنسبة ٨٪.

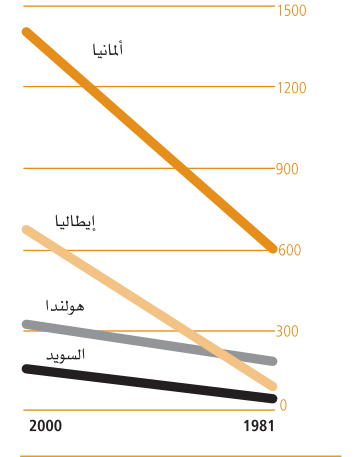
الخرافة الخامسة: بعض الثقافات حسنة التدبير أو منظمّة للعمل أكثر من غيرها، ولدى بعض الثقافات قيم ديمقراطية متأصلة فتفتدها ثقافات أخرى: إذاً، هناك صفة مفاضة بين الاتساع لثقافات معينة وبين تعزيز التنمية والديموقراطية.

الحقيقة: ليس هناك دليل على وجود علاقة بين الثقافة وبين التقدم الاقتصادي أو الديمقراطية. ففي تفسير نسب النمو الاقتصادي، يتبين أن سياسات الدولة، والطبيعة الجغرافية، وأعباء المرض عوامل ذات صلة قوية جداً بالموضوع. لكن يتضح أن المؤشرات الدينية – أكان المجتمع هندوسياً أم إسلامياً أم مسيحياً، مثلاً – لا يُعتدّ بها إحصائياً.

ضدّ التفارقة العنصرية – الأبارتايد – كانت صراعاً ضدّ كلّ أنواع التمييز، وكتب في هذا الصدد: ” ما إن وصلنا إلى السلطة، حتى قرّرنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدراً للقوة؛ بعد أن كان يُستخدم في الماضي للتفرقة بيننا“؛

- الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣، المحامية الإيرانية الناشطة في مجال حقوق الإنسان شيرين عبادي، التي ترى أن ” جميع الثقافات تعتنق مبادئ مشتركة معينة“ رغم الاختلافات العرقية أو الدينية؛
- أحد الحائزين على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٨ لتوطيد السلام في موطنه إيرلندا الشمالية، جون هيووم، الذي يلاحظ كيفية نجاح الاتحاد الأوروبي في تحويل ”تقاليد، على اختلافها الواسع، من مصدر للنزاع إلى مصدر للقوة التوحيدية“؛
- الرئيس الأفغاني حميد قرصاي، المشدّد على تعقيدات الهوية اللغوية في بلاده؛ التي أضفت على لغتيها السائدتين وضعاً دستورياً ماثلاً، فيما اعترفت أيضاً بلغات الأقليات: ” علينا المضي قدماً باحتراس لنضمن أن جعل اللغات الإقليمية رسمية يساهم في التكامل الوطني، بدلاً من تدعيم انعزال الجماعات“.

عدد السكان الأوروبيين من مهاجرين غير أوروبيين يزداد على نحو بارز...
سكان مولودون خارج أوروبا



يُثير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ مناقشات في المجتمعات التي تتصارع مع القضايا المعقدة لسياسات الهوية. واستجابةً للتقرير، تُعقد حالياً مندييات عامة في سريافو وكوالالمبور وغواتيمالا سيتي وأبوجا وواشنطن دي سي، وعواصم أخرى ثرية بكون مواطنيها متعددي الأعراق.

ويؤكد التقرير أن مطالبات المجموعات العرقية والدينية واللغوية المتنوعة بالاعتراف والمساواة، تشكل واحدة من أكثر القضايا الملحة التي تؤثر في الاستقرار الدولي والتنمية البشرية في هذا القرن. فهناك أكثر من ٥٠٠٠ مجموعة عرقية مختلفة تعيش في بلدان العالم، البالغ عددها اليوم نحو ٢٠٠؛ كما توجد في اثنين من كل ثلاثة بلدان ما لا يقل عن مجموعة كبيرة واحدة من الأقليات الدينية أو العرقية التي تمثل عشرة في المئة من السكان أو ما يزيد على ذلك. ووفقاً لدراسة أعدتها مشروع ”الأقليات المعرضة للخطر“ في جامعة ماريلاند، واستشهد بها تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، أن سبعة سكان العالم – أي قرابة ٩٠٠ مليون إنسان – يواجهون شكلاً ما من أشكال التمييز بسبب هوياتهم العرقية أو السلالية أو الدينية.

مع ذلك، فعندما تمارس الحريات الثقافية كاملة، يمكن لهذه التعددية أن تكون مصدراً للتوافق السياسي والحيوية الاقتصادية؛ كما يشدد مؤلفو التقرير على أهمية ذلك. ويشيرون إلى العديد من النماذج التجريبية لمثل هذا النجاح، من دول صناعية أغنتها الهجرة كالولايات المتحدة وكندا، إلى الأمم الآسيوية والأفريقية ذات التعددية العرقية من الشعوب الأصلية. وتقول فوكودا – بار إن ”الحرية الثقافية فكرة بسيطة لكنها مزعجة إلى أقصى الحدود، على نقيض ما تمارسه معظم الدول عبر القرون؛ غير أن صخب المطالبة بها يتصاعد في القرن الواحد والعشرين“.

التوترات والاستبعادات العرقية

بدأت المجموعات العرقية والدينية، التي يستبعدتها المجتمعات الأكبر أو يشوه سمعتها، في الرد على ذلك بالفعالية السياسية. ويمكن لسياسات الهوية في مثل هذه الظروف أن تستقطب مجموعات وأممًا بأكملها، زارعة الكراهية ومهددة السلام والتنمية بالخطر. فمن السكان الأصليين في أميركا اللاتينية إلى الأقليات الدينية في جنوب شرق آسيا، إلى الأقليات العرقية في دول البلقان، إلى الشيعة والسنة والأكراد في العراق، إلى المجموعات العرقية في أفريقيا والمهاجرين في غرب أوروبا، يعبئ الكثر أنفسهم بناءً على أسس عرقية ودينية ولسانية وثقافية. وتعود هذه الظاهرة إلى عوامل متقاربة عديدة، بينها:

- انتشار الديمقراطية، التي تُعطي المجموعات المستبعدة مزيداً من المساحة والخيارات السياسية للاحتجاج المبني على مظالم تاريخية؛
- تقدّمات العولمة والاتصالات التي تخلق شبكات وتحالفات جديدة؛
- تسارع حطى الهجرة العالمية التي تُنشئ مجموعات انتخابية خارج الوطن الأم تدعم المطالب بالاعتراف الثقافي.

يقول التقرير إن الحرية الثقافية ضرورة للتنمية البشرية بقدر ما هي الديمقراطية والفرص الاقتصادية. وينبغي للسياسات التي تتسع للتنوع، وتعزز التعددية الثقافية، أن تُدمج في سيرة التنمية؛ كي تضمن النمو، والاستقرار، والحكم الديمقراطي السليم.

تحدي الهجرة

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين إحدى أضخم موجات الهجرة في تاريخ العالم؛ حيث قفز عدد المهاجرين من آسيا وأفريقيا، ومن أميركا الجنوبية والوسطى، إلى الاتحاد الأوروبي، بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠، بما يقرب من ٧٥ في المئة. وشهدت

أميركا الشمالية دَقَقاً حتى أكبر من ذلك، إذ ارتفع خلال الفترة نفسها عدد المقيمين في الولايات المتحدة، من المولودين كأجانب، بنسبة ١٤٥ في المئة؛ من ١٤ مليون نسمة إلى ٣٥ مليوناً. وفي كندا، يشكّل ذوو الولادة الأجنبية نحو ٤٤ في المئة من العدد الحالي لسكّان مدينتها المهيمنة تورنتو. وفي بعض البلدان الصغيرة، مثل سنغافورة وعددٍ من الدُول الخليجية، يشكّل العمّال الضيُوف والمهاجرون الآخرون ثلث السكّان المقيمين أو أكثر.

ما يُفرِّق هذه الظاهرة عن الموجات العارمة الأخرى من الهجرة في القُرُون الماضية ليس فقط مجرد الأعداد الصرِّفة، بل الدُور التَّحويلي للتَّقانة. ففي مختلف أرجاء العالم، جعلت الثورات في الاتصالات والنقلات من الممكن للمهاجرين أن يُحافظوا في الوقت عينه على هُويّتين واهتمامين ثقافيين مزدوجين أو حتى على هُويّات واهتمامات ثقافية متعدّدة. ويقول المؤلِّفون إن المهاجرين اليوم يستطيعون - ويريدون، ويجب أن يكونوا قادرين على - أن يبقوا مهتمين ببلدانهم الأصليّة؛ من دون أن يُعرِّضوا للشبّهات التزامهم بالولاء لأوطانهم المتبناة حديثاً، ووفاءهم لها. ويرى مؤلِّفو التقرير أنه يتعيّن على البلدان المستضيفة مجموعات من السكّان المهاجرين أن تُفسح في المجال للتنوع وتعتمد سياسات جديدة بشأن الاعتراف الثقافي، بدلاً من الاعتماد على الانصهار.

الثقافة كسلعة عالمية

تختلف البضائع الثقافية عن المنتجات التجارية الأخرى لأنها «تنقل فكراً ورموزاً وطُرق حياة، وتكوّن جزءاً جوهرياً من المجتمع المحلي الذي يُنتجها»، كما يقول المؤلِّفون؛ الذين يُحبِّذون الاستثناء للسلع الثقافية في اتفاقيات التجارة الدولية. ويقولون إن التنوع الثقافي في الفنون سوف ينخفض على نحوٍ جذري إذا ترك أمره لقوى السوق وحدها؛ ممّا يلحق بالثقافة العالمية أقصى الأذى. والأدلة الاقتصادية على ذلك، مُفحمة:

- تضاعفت التجارة العالمية بوسائل الإعلام الترفيهية - من سينما، وإذاعة، وموسيقى، وأدبيات، وفنون بصريّة - أربعة أضعاف خلال العقد المنصرم، ممّا قيمته ٩٥ بليون دولار أميركي سنوياً إلى ما يُقدَّر بـ ٣٨٠ بليوناً. وينبع هذا التدفق التجاري الثقافي من ١٣ بلداً فقط، تتقدمها الولايات المتحدة.
- تبلغ منتجات الأفلام الأميركية وحدها الآن نحو ٨٠٪ من الأفلام المعروضة في مختلف أنحاء العالم. وأكثر الأفلام العشرة الأولى دخلاً على الإطلاق، في الأسواق خارج الولايات المتحدة، كلّها أميركية: يتصدرها فيلم تايانك، الذي جنّى من الأسواق الدولية ما يزيد على ألف ومئتي مليون دولار.

غير أن مؤلِّفي تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ يحذرون أيضاً من مغبّة استخدام نظام الحصص أو الحواجز التجارية لتقييد الواردات من السلع الثقافية، مستشهدين بصناعة الأفلام كأبرز مثال على الصعید الاقتصادي. ويورد التقرير نماذج بديلة، كما في الأرجنتين والبرازيل، اللتين توفّران حوافز مالية لإنتاج أفلام محلية دون فرض حواجز على الواردات الثقافية. وتُنفق فرنسا نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً لدعم صناعة السينما التي تُنتج سنوياً أكثر من ١٨٠ فيلماً طويلاً؛ كما ساعدت الشراكة بين القطاعين الخاصّ والعام في مصر جمعية الأفلام المصريّة على تمويل بناء استوديوهات جديدة.

الفدرالية المتعدّدة الثقافات

في ما يتعلّق بالمجتمعات ذات المجموعات العرقية أو اللغوية المتعدّدة والمركّزة جغرافياً، يُوصي التقرير باعتماد «الفدرالية اللاتماثلية» كسبيل لتدبّر أمر المجتمع ذي الثقافات المتعدّدة بأسلوب ناجح. ففي مثل هذه المنظومات، لا تكون السلطات الممنوحة للوحدات الفرعية متطابقة، إذ تكون لبعض المناطق مجالات استقلال ذاتي مختلفة عن المناطق الأخرى. وتستطيع الدُول الفدرالية إتاحة المجال لتباينات محدّدة في هيكليّاتها السياسية والإدارية والاقتصادية، كما حدث لدى انضمام ولايات في بورنيو إلى الاتّحاد الماليزي الفدرالي عام ١٩٦٣. فمثل هذه الاجراءات الخاصة تمكّن المجموعات المتركّزة إقليمياً من الحفاظ على هُويّاتها تحت مظلة السُلطة القومية الأوسع؛ وتحفّف تالياً إمكانية العنف العرقي أو المطالبات بالانفصال.

الحرية الدينية والسياسة العامة

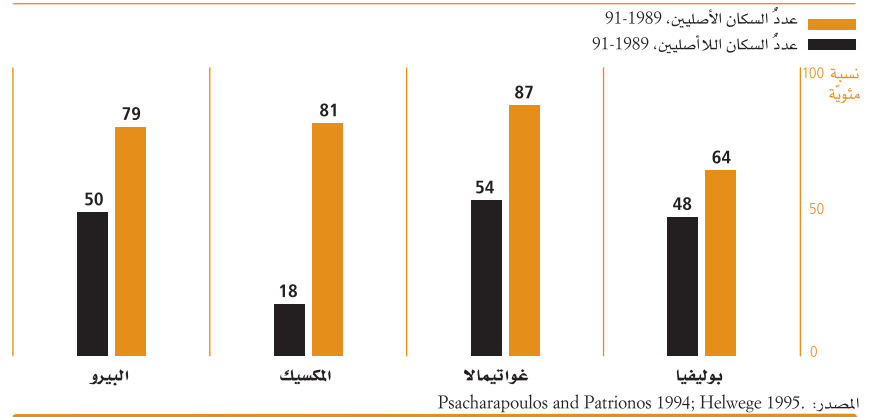
تتحمل الدول أيضاً مسؤولية حماية الحقوق وتأمين الحريات لجميع أفرادها، وعدم التمييز على أساس الدين؛ كما ينبغي للدول اللاتمييزية أن تحمي الحرية الدينية والخيارات الفردية.

العمل الإيجابي – التكيف مع اللا مساواة بين الجماعات

يجد التقرير أن سياسات العمل الإيجابي ضرورية، في حال اللا مساواة بين الجماعات. وللهند أحد أطول التواريخ لأي بلد في تطبيق سياسات العمل الإيجابي، المعروفة باسم ”الحجوزات“. فقد غيرت هذه السياسة طبيعة الطبقة الهندية المتوسطة وتكوينها، بحيث أصبح جزء كبير نوعاً ما من هذه الطبقة الآن مؤلفاً من أبناء الجيلين الثاني والثالث المستفيدين من هذه ”الحجوزات“. ويمكن استخدام تكيفات ابتكارية لسياسات العمل الإيجابي، مثلاً في أميركا اللاتينية، بهدف التعويض عن عدم التمثيل الكافي للسكان الأصليين في المجالس التشريعية وغيرها من المؤسسات الحكومية.

في الولايات المتحدة، زاد العمل الإيجابي من النسبة المئوية للمحامين والقضاة والأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، المتحدرين من أصل أفريقي. ولربما يوجد الآن مازق في ما إذا كان ينبغي لأبناء هذه النخبة الجديدة أن يستفيدوا من سياسات العمل الإيجابي. وتقرُّ الحجج الحديثة العهد، المؤيدة لتضمين سياسات العمل الإيجابي بنداً يشترط لبقائها وجوب تقييم وقعها على المجموعات المستفيدة دورياً؛ بغية الحيلولة دون تحول مثل هذه السياسات إلى سياسات تمييزية واستبعادية.

السكان الأصليون في أميركا اللاتينية مرجحون أكثر من غير الأصليين أن يكونوا فقراء



السياسات بشأن اللغة – إدماج أم استبعاد؟

ليست الحرية الثقافية مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية؛ إذ لا يزال من الممكن للناطقين بلغة أم ليست اللغة الغالبة أو الرسمية لبلد ما – أكانت الباسكية في إسبانيا، أم الزولوية في جنوب أفريقيا، أم الأوردية في إنكلترا – أن يشاركوا كلياً في الثقافة والسياسات القومية. ففي معرض الإشارة إلى التشكيلة الواسعة من سياسات ”اللغة الرسمية“ في بلدان التعددية اللغوية، كتبت فوكودا – بار : ”تستطيع الدولة أن تكون عمياء إزاء الدين، لكنها لا تستطيع أن تكون صماء إزاء اللغة“.

من الممكن للتقييدات المفروضة على قدرة الناس في استخدام لغتهم الأصلية – والتسهيلات المحدودة في تكلم اللغة القومية السائدة أو الرسمية – أن تستبعد الناس من التعليم، والحياة السياسية، وفرص الحصول على العدالة. هناك أكثر من ٢٥٠٠ لغة في أفريقيا جنوب الصحراء، لكن قدرة العديد من الناس على استخدام لغاتهم في التعليم، وفي التعايش مع الدولة، محدودة بشكل بارز. ففي ما يربو على ثلاثين من بلدان المنطقة، تختلف اللغة الرسمية عن اللغة الأكثر شيوعاً في الاستعمال؛ كما أن ١٣٪ فقط من الأطفال الملحقين بالمدارس الابتدائية يتلقون تعليمهم بلغتهم الأصلية.

وغالباً ما تحتاج بلدان التعددية اللغوية إلى صيغة اللغات الثلاث :

- لغة قومية أو رسمية للدولة؛
- لغة تواصلية مشتركة لتسهيل التخاطب بين المجموعات المختلفة (في بعض الحالات، تفي اللغة الرسمية بهذا الغرض)؛
- اعتراف رسمي باللغة الأم أو باللغات الأهلية للذين لا يجيدون كلياً اللغة الرسمية أو اللغة التواصلية.

* * * *

عن هذا التقرير: في كل عام منذ سنة ١٩٩٠، يُفوض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقاً مستقلاً من الخبراء مهمة إعداد تقرير التنمية البشرية لاستكشاف قضايا رئيسية تكون موضع اهتمام عالمي شامل. وتقدم شبكته استشارية عالمية النطاق، مكونة من قياديين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعات المدنية، مساهمات من البيانات والفكر وأفضل الممارسات لدعم التحليلات والمقترحات المنشورة في التقرير. فمفهوم التنمية البشرية يتطلع إلى أبعد من دخل الفرد، وتنمية الموارد البشرية، والاحتياجات الأساسية كمقياس للتقدم البشري؛ كما يقيم عوامل مثل حرية الإنسان وكرامته، وفعالية البشر، أي دور الناس في التنمية. ويحاول تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ إثبات أن التنمية في نهاية الأمر هي "سلسلة من العمليات المتعاقبة لتكبير خيارات البشر"، لا مجرد رفع المداخل القومية.

تنشر تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، بالإنكليزية، دار النشر التابعة لجامعة أوكسفورد.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحض على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلداً، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقارية – وفيما تُنمى البلدان قدراتها المحلية، تستفيد من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المدى الواسع لشركائنا. للمزيد من التفاصيل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : <http://www.undp.org>